

السياسة الفرنسية في المجال الاقتصادي، ضغط وإستنزاف 1962-1954

French policy in the economic sphere, pressure and attrition 1954-1962

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس/ الجزائر	تخصص التاريخ الحديث والمعاصر	يوسفى زهرة - طالبة دكتوراه Yousfi Zohra (zohrayousfi82@gmail.com)
DOI :		

الإرسال: 2022/10/25 القبول: 2022/12/18 النشر: 2022/12/22

ملخص:

بنت فرنسا سياستها الاستعمارية على أبعاد شملت الأرض والانسان معا، خدمة لمصالح الوطن الأم (الميتروبول) أولا والقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية ثانيا. ولذلك وظفت جميع الوسائل التي تمكنها من تحقيق أهدافها. ونرى ذلك في سياستها الاقتصادية التي هيأت الأرضية القانونية واللوجيستكية حسب الوضع الجديد 1962/1954. فنجد مشاريع واصلاحات على المدى القريب والبعيد في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وخير دليل على ذلك "مشروع قسنطينة 1958" والمخططات العشرية التي سطرت، والسياسة البترولية ولا عجب أن السياسة الاقتصادية الاستعمارية استعملت للضغط على الجزائريين للابتعاد عن الكفاح المسلح من أجل استقلال بلدهم وافشال انتصارات جبهة وجيش التحرير الوطني.

الكلمات المفتاحية : لطاقة الكهربائية، سياسة التصنيع، السياسة البترولية، التجارة الداخلية، المعاملات المالية

Abstract:

France established its colonial policy on dimensions that included land and people together, to serve the interests of the motherland France (the Metropole) first and to eliminate of the Algerian liberation revolution secondly.

Therefore, it employed all the means that would enable it to achieve its goals. We see this in its economic policy, which prepared the legal and logistical grounds for it according to the new situation from 1954/1962.

Where several projects and reforms were accomplished in the short and long term in various agricultural, industrial and commercial fields, and the best evidence of this is the 1958 “Constantine Project” and the decimal plans that were written.

In addition to petroleum policy and many more...

It is no wonder that the colonial economic policy was used to pressure the Algerians to keep them away from the armed struggle for the independence and to thwart the victories of the National Liberation Front (F.L.N) and the National Liberation Army (A.L.N).

Keywords : Electricity, industrial policy, petroleum policy, internal trade, financial transactions

1- مقدمة:

يجزم الكثير من الباحثين والمراقبين لأوضاع الجزائر الاقتصادية خلال الحقبة الإستعمارية الفرنسية 1830 إلى 1962 وخاصة خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1954 إلى 1962، بأن سنتي 1958 و1959 شهدتا نموا اقتصاديا في كافة المجالات وذلك بناءً على الإحصائيات التالية (BOURDIEU, DARBEL, & autres, 1963, p 250)، فهل نجحت فرنسا في تطبيق سياستها الاقتصادية الرامية للإستنزاف ولربط الجزائر بفرنسا؟.

لقد أصبح من الضروري في أي دراسة أو بحث تاريخي أو سوسيولوجي أو إقتصادي، الرجوع إلى الأدلة الميدانية والمراسيم القانونية وبلغة الأرقام والإحصائيات والتقارير الرسمية للكشف عن مدى تطابق المعلومة مع الحدث التاريخي والأنشطة الاقتصادية الممارسة آنذاك.

والمراد منها البرهنة على مدى التأثير السلبي للسياسة الإستعمارية الفرنسية على التنمية الاقتصادية في الجزائر وعلى أنها سياسة تسببت في تفكير الجزائريين وتخلفهم إجتماعيا وفي إستنزاف الموارد الطبيعية السطحية والباطنية للأرض الجزائرية.

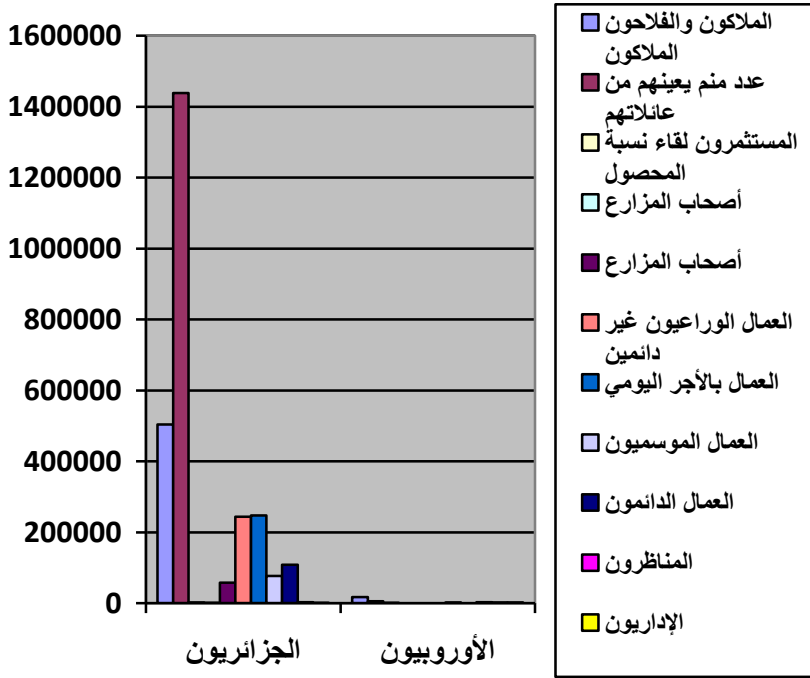
كما نريد إثبات استعمال فرنسا للجانب الاقتصادي للتصدي للثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954/1962 والضغط على الشعب الجزائري بمصدر رزقه ولقمة عيشه.

أولا: السياسة الفرنسية في المجال الزراعي

1. الزراعة:

تظهر النتائج المعلنة عن الإحصاء الذي قامت به الحكومة الفرنسية في الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية لمعرفة مظاهر الحياة الاقتصادية للمستوطنين وبشكل خاص بـ «القطاع الزراعي»، حيث يظهر الجدول الآتي كيفية توزيع الأوروبيون والجزائريون في القطاع الزراعي سنة 1954م.

الشكل رقم (01): توزيع الأوروبيون والجزائريين في القطاع الزراعي سنة 1954م



المصدر: آلان سافاري: ثورة الجزائر، تر: نخلة كلاص (د ط)، مطابع إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، دمشق، 1961، ص 12.

عند استقراء الاحصائيات الواردة في هذا الجدول نلاحظ بأن فئة الخماسين خاصة فقط بالجزائريين دون سواهم، ثم إن نسبة الملاك الجزائريين في القطاع الزراعي قليلة جدا (503.300) لـ 9 ملايين جزائري، في المقابل 17.200 بالنسبة بفئة المستوطنين أقل من مليون نسمة. ثم إن

مساحة ما يملكه الجزائريون تبلغ حوالي 7349 ألف هكتار بينما مساحة ما يملكه المستوطنون تبلغ حوالي 3000 ألف هكتار من أخصب الأراضي. مع حصولهم على كافة الوسائل التقنية المتطورة من أجل زيادة الإنتاج كما نجد أن $\frac{3}{4}$ من أعمال الري مستغلة لصالح الأوروبيين والزراعات المزدهرة والكروم والحمضيات والبقول بمعدل 9/10 في أيدي الأوروبيين.

2.1 الموارد المائية:

أوجدت الإدارة الاستعمارية نظام لمراقبة المياه (Police de l'eau)، حيث أن استعمال الماء كان خاضعا للقانون والمراقبة خاصة تموين السكان في البلديات حسب قانون ARRET Du 28 Avril 1954 حيث تهتم هذه المصلحة أي «شرطة المياه» بكل المواضيع التي تتعلق بتوفير هذه المادة الحيوية من المياه الجوفية ومصادر ومنابع المياه والمجاري المائية، بالإضافة إلى ذلك وخدمة للفرنسيين والمعمرين الأوروبيين عثرنا على طلبات قروض وجهها رؤساء البلديات من أجل تغطية تكاليف المشاريع من أجل الأنابيب وإمدادات المياه الصالحة للشرب في «القالبة» و «سكيكدة» مثلا المراسلة الخاصة بـ 30 جويلية 1952. حيث لم توفر السلطات العمومية استثمارات إضافية من أجل إيصال المياه إلى الأراضي: ف «المساحات المصنفة» أي المساحات التي يمكن نظريا أن تسقى بواسطة السدود قد تضاعفت بثلاث مرات بين عامي 1940م و1956م.

وارتفعت المساحات المجهزة بنظام سقي بسرعة أقل قليلا وبلغت 66% من المساحات المصنفة في سنة 1940م. و60% في سنة 1956م، غير أن المساحات المسقية لم تبلغ حتى الضعف، من 25.000 هكتار إلى 46.000 هكتار. كما أن تجهيزات الري مكلفة جدا ولا يمكن لصغار الفلاحين الجزائريين إقامة منظومات للري لأنهم لا يوفرون على رؤوس الأموال الضرورية، ولم يتوصلوا إلى الحصول على الإعتمادات الكافية إلى غاية سنة 1954، كما تراجعت بين 1956م و1959م مساحة الأراضي المسقية بـ 13%، وتراجعت معها كميات المياه الموزعة بقرابة 20% في حين بلغ موفور المياه 711 مليون م³.

3.1 الثروة الغابية:

وليكن في علم المطلعين على هذه الدراسة والبحث المتواضع بأن الغابات الجزائرية أخذت نطاقا واسعا في استراتيجية الاستغلال الاقتصادي الفرنسي، من حيث شساعة مساحتها آنذاك أي (1830م-1954م) في القسم التلي طبعا. ومن حيث تنوع المنتجات

الغابية من مواد أولية فلاحية أساسية، فهذا بلوط الفلين، والفحم الخشبي الذي يتطلب حرق الأشجار، والحلفاء، والأخشاب من أجل الصناعة والأثاث كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): منتجات الغابات الجزائرية 1955-1954

الكميات	الوحدة	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
1. الفلين: (فلين معاد القادم من)					
قنطار	فلين (فلين معاد القادم من)	19.241	776	98.057	118.074
//	- غابات حكومية	1.966	25	9.448	11.439
//	- غابات البلديات	12.302	1.889	146.044	160.235
//	- غابات الخاصة	33.509	2.690	253.549	289.748
الفلين ملهب					
فلين ذكر					
//	- غابات حكومية	5.676	250	41.754	47.680
//	- غابات البلديات	404	5	5.160	5.569
//	- غابات خاصة	4.043	32	26.444	30.519
//	المجموع	10.123	287	73.358	83.768
//	مجموع الفلين	44.392	3.023	333.733	381.148
2. الأخشاب					
1000 طن	- خشب التدفئة	801	53,0	81,1	214,2
1000 م ³	- خشب الصناعة	43,4	8,9	36,4	88,7
//	- خشب المناجم	5,1	1,6	4,2	10,9
1000 قنطار	- فحم الخشب	69,9	65,2	91,5	226,6
1000 طن	المنتجات الليفية: - الحلفاء	51,0	138,6	24,7	214,3

Source : GGA, Annuaire Statistique de L'Algérie, 1954, 7^{ème} Volume, p 113.

اعتمادا على الاحصائيات الموثقة مسبقا من طرف المصالح المختصة بتاريخ 1954-1955 تنقسم الغابات الجزائرية إلى قسمين هما:

1. غابات حكومية: (Forêt dominales) قدر عددها بـ 118.074 غابة.

2. غابات بلدية: (Forêt communales) عددها حوالي 9.374 غابة.

تشمل هذه الأعداد المقاطعات الثلاث في الجزائر 21.187 غابة بنوعها، وهران 776 غابة، وقسنطينة 105.485 غابة.

تستعمل خيرات هذه الغابات لإنتاج عدة أصناف من الحطب والفحم منها مادة الفلين (Liège) الذي يستخرج من غابات البلوط، بالإضافة إلى مادة الحلفاء. ومن المنتوجات الأخرى ذات الأهمية الكبيرة نذكر منها الخشب المستعمل في الصناعة، والتدفئة وفحم الخشب والصمغ.

لقد قدرت المساحات الغابية التي أحرقت ما بين سنوات 1956م و1961م حوالي 60.000 هكتار إلى 200.000 هكتار، وقد ركزت قوات العدو الفرنسي على غابات الونشريس (غابة عين عنتر)، وغابات منطقة القبائل الكبرى، والغابات الموجودة في القطاع الوهراني وسيدي بلعباس، كما أنها أعلنتها مناطق محرمة، لكنها نسيت أن تصنفها ضمن الخسائر الجسيمة والفادحة التي خلفتها وراءها، إن تجدد الغطاء النباتي أمر صعب جدا يستغرق عشرات السنوات، ومنها مازال تماما واختفى مثل غابات «الأرز» بـ «ثنية الحد»، علما أن فرنسا كانت تستهدف المناطق الغابية الكثيفة أكثر من غيرها.

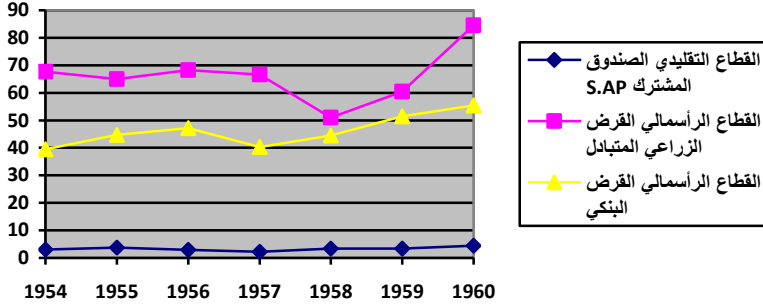
2. أنواع القروض والضرائب:

يلاحظ بعد الإطلاع على المراسلات الخاصة بمصلحة القروض خلال الفترة الممتدة بين 1954 إلى 1962 بين المدير العام للشؤون السياسية و الخدمة العامة، التابعة لإدارة الشؤون المحلية، فيما يخص المشاريع المتعلقة بمجالات الحياة و سيرورتها العادية، أنه لم يرد إسم الجزائريين ولا بأية صفة ولا حتى المسلمين كما إقتضته العنصرية الدينية ولا حتى الأهالي.

1.2 القروض الفلاحية «Crédit Agricole»:

بالتدقيق في الإحصائيات الخاصة لسنة 1954م والمتعلقة بحالة القروض المباشرة حسب فرع النشاط، نجد أن الإعتمادات المستخدمة متوسطة وطويلة الأمد ذات مستويات قياسية وأحيانا خيالية! وذلك حسب الفترة الزمنية التي هي موضوع دراستنا، ولذلك فإن القروض المباشرة الممنوحة من 30 جوان 1954 إلى 31 ديسمبر 1954 تمس فروع النشاطات التالية وتشمل قيمة مجموع المواد المقتناة بالمليون فرنك كما يوضحه الجدول التالي، وذلك حسب مجلس الجزائري للقرض.

الشكل رقم (02): تطوّر القروض الموجهة للزراعة



Source : BENACHENHOU Abdelatif : **Formation du sous-développement en Algérie 1830-1962**, OPU Edition 6, Alger, 2009, p 379.

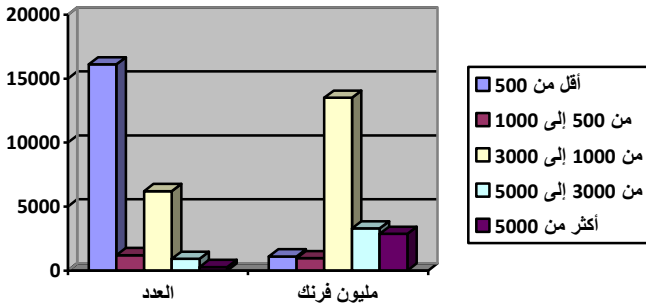
2.2 قروض الصناعة:

تؤخذ القروض الصناعية لعدة أغراض فمنها ما يوجه للصناعة التحويلية ومنها ما يوجه للخدمات العمومية أو للمحاجر أو المناجم أو الطاقة ولأغراض أخرى، ولذلك فنحن نتحدث عن الإستثمارات المختلفة في القطاع الصناعي حيث إرتكزت خطوط التطوير التي قبلتها حكومة «غي موليه» (Guy Mollet)، على الإستثمارات العامة التالية في العاصمة الميتروبول (Métropole) بالمليون فرنك.

3.2 الرهن العقاري «Le Crédit Hypothécaire» :

إن قروض الرهن العقاري (C.F.F.) ارتفعت منذ تأسيسها في الجزائر حتى 1870 إلى 5.8 مليون فرنك، ومن 1880 إلى 1958 منحت بالإشتراك مع (C.F.A.T) 24.695 سلفة، ارتفعت إلى 21.717 مليون فرنك موزعين حسب حجم المبالغ كالتالي:

الشكل رقم (03): قروض الرهن العقاري من 1880 إلى 1958



Source : DJEBARI Youcef : La France en Algérie, Bilans et Controverses, Volume I, II, III, Le développement d'un capitalisme d'état colonial, OPU, Alger, 1995, p 193.

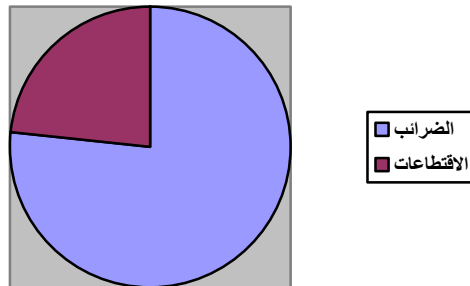
ومن هنا يتضح لنا أهمية الرهن العقاري في سياسة فرنسا الاقتصادية والزراعية تحديدا للإستيلاء على الأموال والعقارات بشكل خاص، وعليه تتساءل عن حالة الرهن العقاري في سنوات الثورة التحريرية 1954-1962؟ أم أنه سيأخذ أشكالا أخرى؟ في سياق ما عرف بمشروع قسنطينة 1958؟

4.2 الضرائب:

لا شك أن الضرائب، خاصة تلك التي يدفعها الأهالي (indigènes)، والقروض تستحق اهتماما خاصا في دراسة عائدات الجزائر خلال الفترة الإستعمارية حيث إزداد نصيبها النسبي بشكل مطرد ومتتابع فقد كان 67.8% خلال الفترة الممتدة ما بين 1951 إلى 1957، بعد أن مثلت 74.8% من عام 1930 إلى 1937 كما يلي:

الشكل رقم (04): الإيرادات والإقتطاعات الضريبية ما بين 1951-1957 عند الدخل يساوي

694000



أثناء البحث في الوثائق الأرشيفية الخاصة بميزانية الجزائر، نلاحظ أنه توجد مراسلات من أجل الحصول على قروض لأشغال أنابيب إمدادات مياه الشرب وقنوات الصرف الصحي وأخرى من أجل الري، حيث يطلب رؤساء البلديات الإستفادة من ميزانية تغطي تكاليف هذه المشاريع مثلا المراسلات الخاصة بالجزائر وضواحيها منذ سنة 1952 وخاصة سنتي 1955-1957، بالإضافة إلى ذلك ذكرت عدة مراسيم (Arrêté) تقن وتنظم الميزانية الممنوحة من أجل تغطية تكلفة الإنجاز ومجال الإستثمارات بتاريخ 16 ديسمبر 1957.

3. الإنتاج الفلاحي والثروة الحيوانية:

لم يكن واردا أبدا تغيير مساحات الكروم في الجزائر لصالح إنتاج الحبوب. ويمكن تغيير هذا النقص في الاستثمار بالطابع الكولونيالي للفلاحة الجزائرية، لم يكن ممكنا توسيع زراعة الكروم أكثر نظرا لتبعيتها للسوق الفرنسية المحمية، ولم تكن زيادة الفلاحة المؤسسة على إنتاج الحبوب الموجهة للسوق الجزائرية مربحة، ما لم ترد مداخيل الجموع في الجزائر بالنظر لكلفة تجهيزات الري. ففي زراعة الحبوب مثلا فإن ربحا يبلغ 100 فرنك للمهكتار الواحد سنويا، يتضمن استثمارات إضافية تكلف ما بين 2000 إلى 4000 فرنكا للمهكتار الواحد.

الجدول رقم (02): إنتاج الخمر (بيان الغلة)

العمالات	الإنتاج 1000 هكتولتر	المردودية الممكنة للمهكتار	العمالات	الإنتاج 1000 هكتولتر	المردودية الممكنة للمهكتار
1959	18.367.8	52.5	سعيدة	17.1	20.1
العاصمة	3.889.2	61.8	تيارت	95.5	32.5
المدينة	190.1	33.5	تلمسان	758.4	43.0
الشلف	552.5	44.5	باتنة	-	7.7
تيزي وزو	232.0	58.4	عنابة	541.3	59.1
مستغانم	3.345.1	41.7	قسنطينة	222.2	46.6
وهران	5.735.2	40.6	سطيف	107.5	50.3
المجموع: 1960				15.686.1	45.4

Source : GGA, Annuaire Statistique de l'Algérie, op-cit, p 83.

1.3 انتاج الحبوب:

إن انتاج المسلمين للحبوب كان قليلا جدا (روبير، 2008، ص 92) ، ومتقلب في الكمية لأنه يرتبط بتقلبات مناخ منتظم الشدوذ، ولم يتقدم هو أيضا بل نقص باستمرار مقارنة بإنتاج الأوروبيين ولذلك وعلى صعيد الإنتاج دعمت سياسة القروض وبرنامج الري الواسع الزراعة الأوروبية فشهدت تجديدا بلفت النظر من عام 1930 إلى عام 1954م. ولكن لم يتجاوز المساحات المروية 44.000 هكتار من أصل 95.000 هكتار قابلة للري فإن التقنيات الزراعية في زراعة الحبوب والكروم والأشجار (الحمضيات) تقدمت تقدما هائلا، وسجل الإنتاج 19.3000.000 هكتولتر عام 1954، وقدّرت مداخيلها سنة 1953 بـ 53 مليارا، كما ازدادت زراعة الحمضيات وعرفت انتشارا سريعا ليقدّر سنة 1954م بـ 6 مليار (روبير، 2008، ص 126)...

أثناء حرب الجزائر أي ما بين (1954م إلى 1962م)، تراجعت المساحات الزراعية المشغلة باستثناء العلف من 4.5 مليون هكتار في سنة 1954م إلى ما معدله 4.2 مليون هكتار في سنة 1955م و1959م، مع 3.8 مليون هكتار في 1959، إلا أن انتاج الحبوب ظل مستقرا، مع انتاج ما معدله 20 مليون قنطار وارتفع انتاج الحوامض بالرغم من انخفاض المساحات ونفس الأمر بالنسبة لإنتاج التين.

هذا وكانت الزراعات الجديدة الغنية معنية بالخصوص بتقليص المساحات وكان من المنتظر أن نزرع من طرف المستثمرات الزراعية الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، القابلة لعصرنة تجهيزاتها (هارتموت، 2015، ص 247)، وهي: القطن، التبغ والأرز التي تراجعت بنسبة 30%. أما إذا عدنا إلى دفاتر الإحصاء للجزائر لسنتي 1954 التي قد تمتد إلى سنة 1955 ودفاتر الإحصاء لسنة 1961م التي قد تعود إلى سنة 1959م وإلى سنة 1960م، فنجد الغلال التالية للأوروبيين والمسلمين معا:

- محاصيل البطاطا للمواسم الثلاثية الشتاء، الخريف، والصيف.
- محاصيل البقول الجافة.
- محاصيل المسكرة (باكورة) أي المدركة قبل أوانها من الخضر والفواكه

2.3 الثروة الحيوانية:

1.2.3 تربية المواشي:

حسب «كورنطون»، لقد ضيع الرّحل 90% من مواشهم أثناء الثماني سنوات من الحرب (مصطفى، 2015، ص 137)، فعلى سبيل المثال في ناحية الجنوب الوهراني، ناحية عين الصفراء أوقعت المجمعات الأربعة عشر (14) في سنة واحدة ضياع 50.000 رأس غنم من بين 72.000 رأس وذلك حسب (جوفري وفايس وأجيرون).

لقد أكدت الإحصائيات الرسمية، النقصان العظيم للحيوانات وأظهرت الأرقام تزايد الإبل حتى سنة 1956، كان عدد الإبل سنة 1954 يقدر بـ 177.000 وسنة 1955 كان يقدر بـ 221.000، وأصبح سنة 1956 بـ 217.000 ثم سجل إنخفاض قاسيا سنة 1957 حيث وصل إلى 194.000 وإلى 120.000 سنة 1959، وإلى 103.000 سنة 1960، وأقل من 40.000 سنة 1961.

2.3 الصيد البحري:

حسب الأرقام التي جاءت في دفاتر الإحصاء (GGA, 1961, p 88) لسنة 1961 فإن الثروة السمكية كانت متنوعة جدا منها:
اسقمري (Maquereaux)، سردين وسردين متوسط (Allaches)، الأنشوفة، التونة والبونيت، السمك الأبيض، سرطان البحر، و الجمبري.

الجدول رقم (03): المنتجات السمكية من حيث الكمية والقيمة

المنتجات السمكية (الوحدة طن)	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961
إجمالي المنتجات	23.296	22.149	26.300	21.176	21.407	18.867	22.095	25.712	30.468

القيمة الإجمالية ملايين الفرنكات	2.275	2.017	2.128	2.263	2.396	2.571	3.03 3	4.0 80	
----------------------------------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-----------	-----------	--

Source : GGA, *Annuaire Statistique de L'Algérie*, 1961, p 88.

إعتمادا على ما جاء في الجدول أعلاه نلاحظ الكميات الهائلة من الثروة السمكية المقدّرة بالأطنان 30.468 طن في سنة 1961، كما نلاحظ التنوّع الكبير في هذه الثروة البحرية المتوسطة بالإضافة إلى القيمة المالية المرتفعة 4.080 مليون فرنك سنة 1960 التي يجنّهم المستثمرون في هذا القطاع. إن كان هذا هو حال الثروة السمكية نتساءل عن مصير الثروة المرجانية.

لقد قدرت أرباح الفرنسيين من الثروة السمكية بملايين الفرنكات الجديدة (NF)، خاصة سنة 1960 حيث قدرت القيمة المالية للأرباح بـ 40.848 ألف فرنك جديد هذا دون احتساب الـ 81 طنا من الأسماك التي تم اصطيادها في الفجاج (Madragues) في منطقة وهران بقيمة 220 ألف فرنك جديد؟ (GGA, 1961, p 89)

ثانيا: السياسة الفرنسية في الميدان الصناعي:

لقد تأثرت السياسة الإستثمارية الاقتصادية بعدة مشاريع وعدة إصلاحات كما يلي:

- الإصلاحات في عهد حكومة مانديس فرانس.
- الإصلاحات في عهد حكومة إيدغار فور.
- الإصلاحات في عهد حكومة جاك سوستيل 1955-01-25.

1. الإصلاحات الصناعية من 1954-1955 إلى 1962

1.1 إصلاحات 1956-1957:

كان الصراع مع جبهة التحرير الوطني (F.L.N.) في البداية عسكريا: لكنه كان سياسيا في الأساس أدركت السلطات الفرنسية بسرعة أنه من غير المجدي ممارسة سياسة القمع فقط، من خلال سلسلة من الإجراءات الإصلاحية، كانت تأمل في فصل السكان عن جبهة التحرير الوطني، كما أعلن السيد «ف. بوريللا» (F. BORELLA)، حيث كان الأمر يتعلق بممارسة الإستراتيجية بسياسة «الجزرة والعصا» أدت هذه السياسة الجديدة إلى إصلاحات 1956-1957، ومشروع قسنطينة 1958-1959.

2.1 مشروع قسنطينة 1958:

حاول «دوغول» (DEGAULE) من خلال مشروع قسنطينة خلق وضع إقتصادي مرتبط بفرنسا من الصعب في المستقبل على أي نظام حكم في الجزائر التخلّص من آثاره أو الحد من نتائجه، وقد نظر الجنرال «دوغول» من الناحية الاقتصادية إلى القضية الجزائرية على أنها وإن كانت سياسية في أساسها إلا أنّ أسبابها تعود إلى الحقد والكرهية والعنصرية، مما يتوجب حسب رأيه معالجة إقتصادية عاجلة بهدف تحقيق العدالة في المعاملة والتوازن في المصالح بين العنصر المسلم والأقلية الأوروبية المتواجدة في الجزائر في نطاق التكامل الجزائري الفرنسي، ومن هذا المنطلق فإنّ الأهداف القريبة لهذه السياسة الاقتصادية المترتبة عن مشروع قسنطينة وصفت حسب تعبير بعض الإقتصاديين بمثابة مؤخرة قطار التطوّر الأوربي.

2. الإنتاج الصناعي في الجزائر:

فجدد منتوجات الصناعات التالية من 1955 إلى سنة 1960، ومنها الأعمال المعدنية، الصناعة الكيماوية، صناعة الدهون، الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت، صناعة المنسوجات... بالإضافة إلى صناعات أخرى.

الجدول رقم (04): منتوجات الأعمال المعدنية من سنة 1955 إلى 1960

المنتوجات	الوحدة	1955	1956	1957	1958	1959	1960
الفولاذ الصلب	طن	626	566	763	888	913	883
الحديد المقولب	1000 طن	7.1	6.2	5.8	7.2	8.3	7.5
الفولاذ الملفوف	//	30.9	30.0	36.8	40.5	38.2	40.4
مقلدة الأسلاك الفولاذية	//	3.4	4.3	6.1	8.9	8.2	11.6
أنابيب وألواح الرصاص	//	1.8	1.7	1.8	2.0	2.2	2.5
خيوط غير حديدية	//	4.4	3.1	3.9	4.2	3.9	0.7
عربات الشحن	الوحدة	73	30	196	318	512	355
الإطارات والأبراج	1000 طن	14.0	17.5	17.0	20.5	23.4	23.8
مواقف الوقود السائل	1000 وحدة	86.7	71.2	57.7	69.1	64.5	13.7
أدوات منزلية من الألمنيوم	طن	308	311	559	489	502	473

براميل وصناديق تغليف معدنية	1000 طن	7.0	7.1	9.9	7.8	8.5	8.7
الأسلاك والكابلات الهاتفية والكهربائية	//	4.6	4.7	4.5	5.1	5.7	4.5
أجهزة الهاتف	1000 وحدة	16.8	15.6	28.2	19.4	20.7	24.1
المجموع الكهربائي	//	14.6	12.3	14.6	20.7	30.1	42.2
أسلاك اللحام	1000 طن	1.8	1.5	2.0	2.7	2.1	2.8

Source : GGA, Annuaire Statistique de L'Algérie, 1961, op-cit, p 102.

لقد كانت الصناعة في الجزائر محدودة تعمل على إبقاء النظام الاستعماري وكانت هذه السياسة تمثل استراتيجية للتصدي للحركة التحريرية بدلا من تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني...؟ ويغدو هذا التردد واضحا من خلال ادماج نشاطات الجزائريين الصناعية، حيث صرح المحافظ العام «ليونارد» (مهباس، 2007، ص 128) : «إننا نصدم أمام الصناعة الفرنسية التي نعتبر الجزائر على أنها سوق استهلاكية، لا تريد لهذه الصناعة أن تطور التجهيزات التي ستمنعها من مداخيل طائلة (...)، وألح على مسيري الصناعة الفرنسية كي يعرفوا أن الجزائر لا يمكن أن تتوقف في كونها سوقا استهلاكية للمواد المصنعة في فرنسا لا غير، تحتاج الجزائر إلى تطوير إنتاجيتها، وإذا لم تأت الصناعة الفرنسية إلى الجزائر ولا تطور بها صناعتها فإن هناك من سيحل محلها» (Elsenhans, 2012, p 242).

1.2 المحاجر والمقالع (GGA, 1961, p 99) :

تشمل أرض الجزائر على أكثر من 30 معدن من بينها: الحديد، الملح، الزنك، الرصاص، البارييت، الرخام، المنغنيت، الذهب، بالإضافة إلى الألماس والأحجار الكريمة والمعادن النادرة. (مثلا منجم «غار جبيلات» للحديد، الذي يقع في الجنوب الغربي للجزائر، في شرق ولاية تيندوف، يعد أكبر مناجم الحديد في العالم بسعة تصل إلى 35 مليار طن، وقد إكتشف للمرة الأولى سنة 1957 إبان فترة الاحتلال الفرنسي «بيار جيفان»، فيما لم يتمكن الفرنسيون من استغلال المنجم بسبب صعوبة موقعه في أقصى الجنوب الغربي وهي صعوبة التضاريس، حيث كان من المفروض أن تقوم شركات فرنسية بنقل الحديد من تيندوف إلى ميناء بجاية الواقع شرق الجزائر على طول 1900 كلم.

2.2 الوضعية الطاقوية للجزائر:

1.2.2 الطاقة الكهربائية: تدفع الصناعة الجزائرية 70% أكثر من الصناعات الفرنسية في الطاقة الكهربائية، حيث حاول السيد «روبارت دولافينيئات» (Robert Delavignette) شرح الفارق شرحا منطقيا، ومنه إن الاستهلاك ضعيف من قبل السكان. ومن هنا فلإن استعمال مولدات ذات حجم صغير ولهذا تكون كلفة المحروقات أكثر (كل كيلواط جديد يكلف 2 فرنك في فرنسا، مقابل 2.60 في الجزائر) وهو سعر مرتفع لمصانع الإنتاج، بالإضافة إلى كلفات الموظفين بالإرتباط مع عدد المنشآت الحرارية وشبكة نقل متطورا جدا، والمناخ، ومصاريف نقل العتاد الخاص بالتجهيز المستورد طبعاً من الوطن الأم؟، كما يضيف نسبة القروض التي منحها صندوق التوسيع الاقتصادي إلى «كهرباء وغاز الجزائر» المقدرة بـ 4.5% بينما قدرّت النسب الممنوحة للطرق والموانئ والاتصالات اللاسلكية هي 1.5%. (كوليت و فرانسيس، 2014، ص 177) إن هذا الكلام تؤكد الإحصائيات الخاصة باستهلاك الطاقة الكهربائية حسب المقاطعات الثلاثة الجزائر، قسنطينة، وهران، والموثقة في دفاتر الإحصاء لسنتي 1954 و 1961 على سبيل الذكر وليس الحصر.

إننا لا نحتسب المصادر البترولية الصحراوية المكتشفة فيما بعد (ARON, 1962, p

:177)

● الفحم:

1. تقدّر الاحتياطات بـ 40 مليون طن
2. الإنتاج المحلي 1954 303 ألف طن
3. الواردات 1954 262 ألف طن

● البترول:

1. الإنتاج 1954 72 ألف طن خام
2. استهلاك المنتجات البترولية 1.134.000 طن معادل للفحم 1954

● حساب الطاقة: 30%

70%

1. الإنتاج المحلي 515

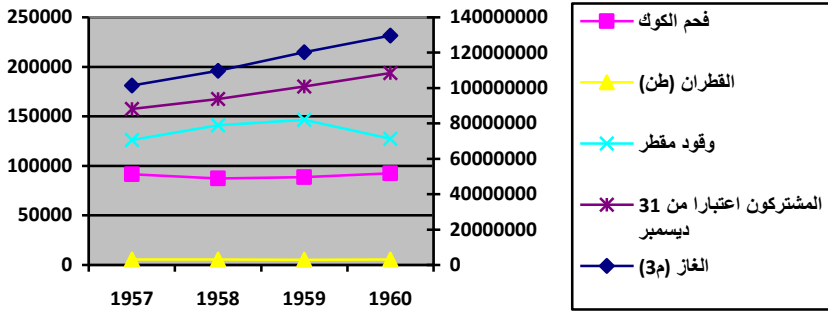
2. الاستيراد 1.396

1.911

2.2.2 إنتاج الغاز:

بالنسبة لسنة 1954 قَدَّرت كمية الغاز المنتجة بـ 88.593.520 متر مكعب (م³)، بينما قَدَّر عدد المشتركين بـ 136.832، حيث بلغ طول شبكة القنوات الخاصة بالغاز في الجزائر بـ 1.130.8 كلم موزعة على 11 مصنعا للغاز.

الشكل رقم (05): الإنتاج الإجمالي للغاز ومشتقاته من 1957 إلى 1960



Source : GGA, Annuaire Statistique de l'Algérie, 1961, op-cit, p 94.

3.2.2 إنتاج البترول (سياسة بترولية):

منذ سنة 1958 تراجعت مساهمة الدولة الفرنسية لصالح الشركات الخاصة (ولد النبى، 2019، ص 139)، التي ظهرت بقوة في هذه السنة، كما يلاحظ أن الشركات المذكورة أنفا كانت موجودة في كل من تونس والمغرب.

تتلخص مصالح فرنسا في إستغلال بترول صحراء الجزائر فيما يلي:

● تهدف فرنسا إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي (Elsenhans, 2012, p 266) في البترول بنسبة 50% في حدود سنة 1960، لتصل إلى 100% في أفق 1970.

● تغطية العجز الذي ميز الميزان التجاري، الذي كان يقدر في سنة 1956 بحوالي 500 مليون دولار أمريكي.

● بيع أسهم الحكومة العامة للجزائر GGA لصالح الشركات الخاصة.

● تكثيف عمليات التنقيب والإستثمار في إمضاء معاهدات شراكة مع الشركات البترولية الكبرى.

● تكثيف الدراسات والمشاريع حول أنابيب النقل والموانئ البترولية.

● إستعمال سلاح البترول للضغط على تونس والمغرب بهدف إبقائها في تبعية إقتصادية من جهة والحصول على إعتراف بالإستقلال مقابل فصل الصحراء الجزائرية من جهة أخرى.

● رسم سياسة إدارية إستعمارية جديدة، لفصل الصحراء عن الجزائر بطريقة غير شرعية.

● توريث كل أوروبا الغربية بسياسة إغرائية محرّكها الأساسي بترول الجزائر وشعارها سياسة الأورو-إفريقية.

● المنافسة الخارجية للشركات الأنجلو-أمريكية في المنطقة.

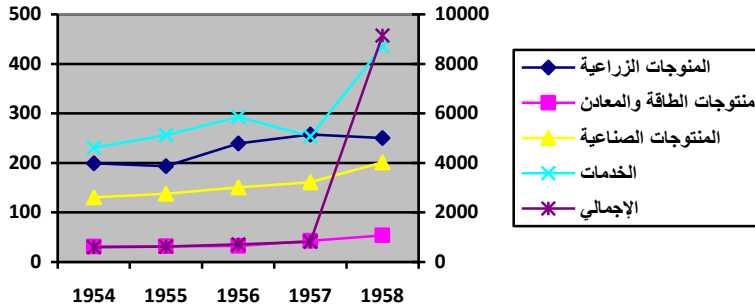
حاولت فرنسا الإستفادة من عامل المحروقات المشجع لإمكانية ظهور صناعة قوية في الجزائر بعدما كان سعر الطاقة يشكل العائق الأكبر في نمو صناعة محلية وفي نفس الوقت الغستفادة من عامل وفرة اليد العاملة الرخيصة وبالتالي غزو الأسواق الأوروبية (عسال، 2011-2012، ص 188).

لكن تبقى سنة 1956 سنة حاسمة «لأنها أثبتت أن مسألة المحروقات في الصحراء الجزائرية مسألة مريحة (ولد النبوة، مسألة البترول و الثورة الجزائرية، 2003، ص 136)»، غير أن فرنسا لا تملك سنداً قانونياً شرعياً يمكنها من ضم الجزائر سواء في الشمال أو الجنوب فهي مجرد سلطة إحتلال في الشمال أو في الصحراء، رغم الترسنة القانونية التي سنّها الإدارة الإستعمارية.

ثالثاً: السياسة الفرنسية في الميدان التجاري

من أجل إثبات تواصل إستنزاف الثروات التي أنكرها المعمّرون فإننا نعرض تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للجزائر أو كما عنونت «ثروة الجزائر ما بين 1954 و1958» كما يلي بالمليارات الفرنكات:

الشكل رقم (06): الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ما بين 1954 إلى 1958



Source : GGA, Annuaire Statistique de l'Algérie 1959, p 221.

1. التجارة الداخلية:

إعتمادا على دفاتر الإحصاء لسنة 1954-1960، ومن خلال الجدول الخاص بالقيود، والتعديلات والحذف من السجل التجاري لسنة 1954م، نلاحظ وجود النشاطات التجارية الداخلية التالية (GGA, Annuaire statistique de l'Algérie, 1954, p 177) :

✓ صيد الأسماك والغابات، والزراعة ...

✓ الصناعات: وتشمل الزجاج السيراميك، مواد البناء.

— الكيماويات، ومطاط، والمواد الغذائية، والمنسوجات ومشتقاتها.

— الجلود وصناعة الجلود.

— أثاث الخشب.

— متعدد الموضوعات Polygraphie، الصحافة، الطباعة.

— نشاطات أخرى.

بالإضافة إلى البناء والأشغال العامة، النقل والمواصلات والتليس، صناعة الصفائح الفولاذية.

✓ التجارة: وتشمل: - الزراعية والغذائية.

— المنسوجات، والملابس.

— المطاعم، الفنادق.

— نشاطات (GGA, Annuaire statistique de l'Algérie, 1954, p 177) أخرى أي

تجارة غير متخصصة، وغير مستقرة (شهدت هذه النشاطات أكبر عدد من الملكيات

الخاصة، وهو (5.072) للمواد الخام والوقود، والآلات والمركبات، والخمّارات، ودكاكين التّبع.

— التنظيم والإدارة المالية والعقارية.

— العروض المسرحية.

— النظافة والخدمات المنزلية.

— المهن الحرة.

— التعليم الخاص والرياضة.

— الآداب والعلوم والفنون.

حيث قدّر عدد الملكيات الشخصية من المؤسسات المنشأة (10.925) مؤسسة، أما عدد الشركات قدّر بـ 490 شركة و142 فرعا تم إنشاؤه أما عن حركات هذه المنشآت فنجد 1.421 حالة تغيير، و317 حالة إفلاس فيما قدّر عدد التصفيات القضائية بـ 172 حالة.

✓ تجارة العقار:

نبقى دائما مع التجارة الداخلية والأسعار لكننا سنطلع على حال القيمة السوقية للمباني الحضرية حسب الفئة العرقية للبائع والمشتري...

✓ الأسواق:

لقد عملت الإدارة الإستعمارية المتخصصة في تنظيم الأسواق العامة في الجزائر حسب الظروف المستجدة وذلك وفق مراسيم خاصة حيث جاء في المرسوم رقم 57-24 المؤرخ في 8 يناير 1957 المتعلق بالعقود الممنوحة في الجزائر حيث جاء فيها كلّ ما يخص الأسواق في الجزائر من حيث أنواع المشتريات، وسقف الأسعار والمواد، والقوانين المنظمة لها والشروط أيضا، وما تعلق بمراقبة الأسعار والمواد، والقوانين المنظمة لها والشروط أيضا، وما تعلق بمراقبة الأسواق والمواد الممنوعة، حيث نلاحظ وجود تضيق إقتصادي ممنهج ضد الجزائريين والهدف واضح هو عدم وصول المواد الإستهلاكية الأساسية إلى المجاهدين والوثائق الأرشيفية تؤكد هذا الكلام (E.11-1/43, 1956-1957)،

هذه المراسيم والقوانين تحمل توقيع رؤساء الحكومات الفرنسية المتوالية مثل: «روبارت لاكوس»، و«غي مولي»

2. التجارة الخارجية:

أما عن تطوّر التجارة الخارجية فتحت لأفرادها مهما أو مميّزا، حيث كان من المفروض أن تلعب التجارة الخارجية للجزائر ما بين 1918 إلى 1962 دورا بارزا في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية لما كانت تتوفر عليه الجزائر من موارد إقتصادية هامة في مجال الزراعة وإستخراج المعادن والنفط خلال المرحلة الأخيرة من الإستعمار أي (1956-1962)، غير أن طبيعة العلاقات التجارية التي كانت تربطها بالأسواق الصناعية خاصة الفرنسية منها جعلتها غير حرة، حيث لم يكن لها نظام جمركي خاص بها ولذلك هي لا تستطيع تغيير البيئة الجغرافية.

أما عن نصيب فرنسا من التجارة الخارجية للجزائر، فيوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): حصة فرنسا في التجارة الخارجية الجزائرية

1959 %	1954 %	1938 %	طبيعة التبادلات
88	79	75	الواردات من فرنسا
82	73	83	الصادرات إلى فرنسا

Source : EGRETAUD Marcel : Réalité de la nation algérienne, éditions SOSIALES, Paris 1961, p 145.

1.2. الصادرات الجزائرية (Exportation): المنتجات الغذائية، المشروبات،

التبغ، الطاقة، مواد التشحيم، المنتجات المصنعة، المنتجات شبه المصنعة، المنتجات النهائية:

— للمعدات الزراعية.

— للمعدات الصناعية.

— للإستهلاك أو الصناعية.

لقد خطط المشروع العشري زيادة في إنتاج الحوامض والخضر، وخصص 55% من توسيع المساحة المزروعة وبرمج لنقلها من 4.7 مليون هكتار إلى 5.01 مليون هكتار، للمنتجات التي يصدر على الأقل 33% منها، حيث استوردت فرنسا مثلا 720.000 طن من الحوامض في سنة 1955م، بينما اكتفت الجزائر بتصدير ما مجموعه 300.000 طن في مجال الحبوب الجافة وبلغت العلاقة بين الصادرات الجزائرية والواردات الفرنسية من

واحد إلى ثلاثة وبالنسبة للخضر بين واحد إلى ثلاثة، وواحد إلى اثنين، حيث قدرت مجموع الصادرات من حيث الكمية نحو فرنسا وباقي المناطق الحرة، والبلدان الأجنبية بـ 5.742.9 مليون طن بقيمة قدرها 1.820.625 مليون فرنك جديد (N.F).

2.2 الواردات (Importation): فقد قدرت كمياتها بـ 4.170.251 مليون طن بينما بلغت قيمتها 5.057.263 مليون فرنك جديد (GGA, Anuaire statistique de l'Algérie, 1961, p 131)، وبمقارنة بسيطة نلاحظ أن كمية وقيمة الواردات من نفس المناطق فاقت قيمة الصادرات من الجزائر بكثير، فهل هذه صدف أم سياسة مدبرة؟

3. حالة الميزان التجاري ما بين 1962-1954

شهد الميزان التجاري للجزائر المستعمرة حالة من العجز في العديد من المرات غير أن موضوعنا محدد بمرحلة معينة ومحددة (1962-1954)، وباغة الأرقام وتحليل من المتخصصين في الاقتصاد، فإن العجز التجاري موجود في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، بينما يقدم القطاع الأجنبي في كثير من الأحيان ميزان ربح لصالح الجزائر، ويفسر هذا الإتجاه بشكل أساسي بالعجز في الميزان التجاري لإنجلترا، كما شرحوا الأسباب (DJEBAI, 1995, p 749)،

الجدول رقم (06): تطوّر العجز في الميزان التجاري الجزائري

الفترة	1906-1913	1914-1918	1919-1928	1929-1938	1939-1948	1949-1955
10 ⁶ F	-837	+90	-6800	-5350	-	-393151

نتج عن التبادل التجاري مع العاصمة الميتروبول (Métropole)، الموازين التجارية التالية:

الفترة	1906-1913	1914-1918	1918-1928	1929-1938	1939-1948	1949-1955
10 ⁶ F	-962	+189	-6607	-2470	-	-398335

Source : DJEBARI Youcef : La France en Algérie, Bilans et Controverses, Volume I, II, III, Le développement d'un capitalisme d'état colonial, op-cit, p 749.

4. المعاملات المالية:

منذ حل الجمعية الجزائرية (L'Assemblée Algérienne)، بمرسوم 12 افريل 1956 وإلى غاية تطبيق قانون 2 جويلية 1959، الذي يحدّد إجراءات الميزانية الجزائرية الجديدة،

يدخل الهيكل المالي والميزانية الجزائرية مرحلة أولى من التحول سوق يسرع التغيير في النظام الدستوري الفرنسي لكن فقط مع ميزانية عام 1960، سيتم إستكمال التحول وتفكيك الميزانية الجزائرية.

وعلى ما يبدو، فإنه لم يتغير شيء في الميزانية الجزائرية من أفريل 1956 إلى جويلية 1959، حيث تشمل وثيقة الميزانية، الميزانية العادية، والميزانية الإستثنائية والميزانيات الملحقة والمدمجة وهي زيادة متصاعدة كما يلي:

الجدول رقم (07): الميزانية الإستثنائية والميزانيات الملحقة

1959	1959-1958	1958-1957	1957-1956	1956-1955	
187	194	158	132	105 مليار	الميزانية العادية
103	103	78	79	56	الميزانية الإستثنائية
15.2	28.6	19	16	16	الميزانيات الملحقة

Source : Collot Claude : Les institutions de L'Algérie durant la période coloniale 1830-1962, OPU, Alger, 1987, p 237.

5. واقع الإستثمار في الجزائر 1962-1954:

بعد القراءة المتأنية لهذا التوزيع المبدئي للإستثمارات حسب مختلف القطاعات لفترة الثلاث سنوات الأولى من هذا المشروع الخماسي، يتعين القول أن مجمل المشروع (VATIN, 2010, p 287) قسنطينة لم يعرف نهاية موفقة وتطبيقا ناجحا، حيث بدأ التخلي عن العديد من مشاريعه في سنة 1961 لتتوقف نهائيا مع إستقلال الجزائر في صافة 1962، وحسب التقرير العام لمشروع قسنطينة فإنه حقق زيادة ب 88% من العائدات.

خاتمة:

وبالعودة إلى الإحصائيات الموضحة (GGA, Anuaire statistique de l'Algérie, 1961, p 99) نلاحظ بأن كميات الإنتاج بلغت أقصاها في سنة 1959 و1960 من المنتوجات الصناعية المذكورة سابقا فلا ندري هل هذه الزيادة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية المزعومة «مشروع قسنطينة» أم هي خطة استنزاف لما تصل أيديهم إليه في الربع الساعة الأخير؟!

ونستنتج ختاماً أن انتصارات جبهة التحرير الوطني جعلت السلطات الإستعمارية الفرنسية توظف كل المجالات التي هي بيدها، وخاصة المجال الاقتصادي بمختلف ميادينها. لكنها فشلت، والدليل على ذلك هو أنها طبقت سياسة إقتصادية من طرف واحد، تخدم الوطن الأم الميتروبول.

بما أن ردّ جبهة التحرير الوطني كان قويا وعنيفا، وذو تأثير على الجزائريين. الحقيقة التي باتت واضحة هي قدرة الجزائر الصناعية نظرا لما تملكه من مواد أولية سطحية وباطنية طاقوية ومعدنية وزراعية أيضا، فلو أرادت فرنسا كدولة إدعت التحضر أن تكسب الجزائر قاعدة صناعية منتجة ومريحة لصالح الجزائر والجزائريين لفعلت ذلك لأنه أمر ممكن ولكن يتطلب أيضا الدقة والنزاهة. لكنها أرادت تطبيق سياسة الاستغلال إلى آخر لحظة خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية 1954 وإصرار الشعب الجزائري على الالتفاف حولها واسترجاع حريته المسلوبة وأرضه المنهوبة.